بعد اله قال ما ذا صلها جزا ابن اللبون ولو مع وجود بنت المخاض وعباة
الروض وشرحه فرع يجزئ بنت مخاض ثم وفي نسخة او ابنة لها عن ابن
لبون او كوه في خمس من الابل الى خمس وعشرين ثم قال في شرحه وعلم كما
قاله البغوي انه يشترط ان لا تبعير المخرج في ذلك اذا كان في ابله التي
كان في المخرج عن خمس وعشرين اخف منه بل يجب في خمس وعشرين
من الابل بنت مخاض لها حتمة من العمر وسبأتي حكمة تسميتها بنت مخاض
وكذا ما بعدها وظاهر كلامهم هنا في الاسنان المذكورة للنعم الثلاثي
التحديد بخلاف ما سيأتي في السن المذكور على التقريب بان الغالب
في المسلم فيه كونه غير موجود عند المسلم اليه فلم يكلف التحديد تعسر
عليه بخلاف الزكاة يجب في سن استقر عليه غالبا وهو ما في جسنه فلا
يشق عليه ايجاب ذلك عليه كذا اشار اليه الشيخ الرملي ويجب في ست
وثلاثين بنت لبون لها حتمة من العمر قال الشيخ ابن قاسم في حاشية
الغاية ناوا خرج بدلها بنت مخاض لم يجز لانها ليست افضل منها بواحد
وانظر الفرق بينها ويجب في ست واربعين حقة لها من العمر
ثلاث من السنين فلو اخرج بدلها بنت لبون اجزاه ويجب في احدى
وستين جذعة بالذال المعجمة لها من العمر اربع من السنين كاملة
فلو اخرج عليها حقتين او بنتي لبون اجزاه قال الشيخ ابن حجر الا فالجذع
مقدم اسنانها اي بشرطها وظاهر كلامهم انه لا عبرة هنا بالاجذاع
قبل تمام الاربع سنين وحينئذ فيشكل بما يأتي في جذعة الضان وقد
يفرق بان القصد ثم لبوغها وهو يحصل باحد امرين الاجذاع او بلوغ
السنة وهذا كما قالوه هو لا يتم الاربع كما هو الغالب وهذا اخر
اسنان الزكاة وهو ظاهر بالنسبة لما قبله وان كان قد يقوى في شرح
الملتقى عمل الجامع عند قوله الحديث ان خياركم احسنكم قضاء وتبعه كما
في النخعي عن ابي هريرة رضي الله عنه قال لما جهز النبي صلى الله عليه
وسلم سن اي جمل له من سن معين من اسنان الابل وهو جواز ثم بعد فصله
من امه فصيل ثم في السنة الثانية ابن مخاض وبنت مخاض وفي الثالثة
ابن لبون وبنت لبون وفي الرابعة حق وحقة والخامسة جذع وجذعة
وفي السادسة ثني وثنية وفي السابعة رباع ورباعية وفي الثامنة
سدس وسدسية وفي التاسعة بازل وفي العاشرة مخلف انتهى ويجب
في ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان ويجب في
مائة واحدى وعشرين ثلاث لبون وتسع ثم في كل عشر ان بزيادة تسع

على مائة

على مائة واحدى وعشرين يتغير الواجب ثم تزيد العشر على ما ذكر فيتغير
الواجب ايضا وهلم جرا فيصير في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة،
وذلك لخبر ابي بكر الصديق رضي الله عنه به ذلك وفي به السن لانس
ابن مالك لما وجهه الى البحرين عاملا على الزكاة بالصدقة التي فرضها
رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين رواه البخاري عن انس
في صحيحه ولفظه كما في شرح الشيخ الرملي بسم الله الرحمن الرحيم هذه
فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين
والذي امر الله رسوله فمن سيلها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن
سئل فوقها فلا يعط في اربع وعشرين من الابل فما دونها الغنم في كل خمس شاة
فاذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين فيها بنت مخاض انثى فان
لم تكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر فاذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس
واربعين ففيها بنت لبون انثى فاذا بلغت ستا واربعين الى ستين ففيها حقة
طروقة الفحل فاذا بلغت واحدة وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة فاذا
بلغت ستا وسبعين الى تسعين ففيها بنتا لبون فاذا بلغت احدى وتسعين
الى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الفحل فاذا زادت على عشرين
ومائة ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفيه زيادة باقت
التقييد عليها في محلها اذا الصحيح جواز الكسر حينئذ اذ المراد به المعنى وقوله
فرض اي قدر وقال وجب وقوله فلا يعط اي الزايد بل يعط الواجب فقط
وتقييد بنت المخاض بالانثى وابن اللبون بالذكر تاكيد كما يقال
رايت بعيني وسمعت باذني وانما لم تجعل بعض الواحدة كالواحدة لبناء
الزكاة على تغير واجبها بالاشخاص دون الانقاص وفي ابي داود
التصريح بالواحدة في رواية ابن عمرو فيه مقيد فخبر انس والمراد زادت
واحدة لا اقل لان قوله فاذا زادت يشمل ما دون الواحدة كما صرح بها اي
بالواحدة في رواية لابي داود فاذا كانت اي الابل احدى وعشرين،
ومائة ففيها اي المائة واحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ففيها اي،
هذه الرواية مفيدة لخبر انس السابق وفيها اي بعد رواية ابي داود
وهذا تقوية لعدم اعتبار بعض الواحدة مع كون المتبادر من الزيادة فيه
واحدة اخذا ممتنا في عدم اعتبار بعضها لكنها اي رواية ابي داود
معارضة له اي لخبر انس السابق لدلالتها اي دلالة رواية ابي داود
على ان الواحدة ينطلق عليها الواجب ودلالته اي دلالة خبر انس على ان
وهو عدم تعلق الواجب بالواحدة الزايدة لان المائة والعشرين ثلاث
اربعينات والواحدة زايدة عليه وذلك فالمجمع لصحة ما بعده اي مما يؤخر

Copyright King Saud University